

Distr.: General
24 June 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/759)، أبلغني رئيس مجلس الأمن بموافقة المجلس على توصيتي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وطلب أن أقدم إلى المجلس تقريرا كل ستة أشهر عن تنفيذ الولاية.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وهو يعطي لمحة عامة عن التطورات واتجاهات الأحداث التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا، ويعرض الأنشطة التي قام بها المكتب في مجالات المساعي الحميدة وتعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي تصديا للأخطار العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تحدق بالسلام والأمن، وتعزيز الحكم الرشيد، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويبين التقرير أيضا الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لتشجيع مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، واتحاد نهر مانو، من أجل إشاعة السلام والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا.

ثانيا - التطورات واتجاهات الأحداث في منطقة غرب أفريقيا

٣ - منذ صدور تقريري الأخير (S/2014/945)، برز عدد من التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في منطقة غرب أفريقيا، خصوصاً في البلدان التي أجرت انتخابات أو تعتزم إجراءها في عام ٢٠١٥. ففي نيجيريا، أُجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات حكام

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥.



260615 260615 15-09604 (A)



الولايات وانتخابات المجالس التشريعية للولايات في أجواء سلمية عموما، وذلك على الرغم من الاعتبارات السياسية الهامة لهذه الانتخابات واستمرار حالة انعدام الأمن في شمال شرق البلد. وجرت بطريقة سلمية أيضاً الانتخابات الرئاسية في توغو والانتخابات التشريعية والمحلية في بنن، على الرغم من التحديات التقنية والتنظيمية المبلغ عنها. وفي غينيا، تصاعدت حدة التوترات بين الحكومة والمعارضة بسبب التسلسل المقترح للانتخابات. وفي بوركينا فاسو، تجددت التوترات بسبب موافقة الحكومة على قانون انتخابات معدّل يستثني من خوض الانتخاباتِ بعضَ الأفراد المرتبطين بالنظام الحاكم الذي أُطيح به. وفي سيراليون، أدت التوترات داخل الحزب الحاكم إلى إقالة نائب الرئيس صامويل سام سومانا.

٤ - ولا تزال منطقة غرب أفريقيا تتأثر بالتحديات المتصلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والقرصنة في خليج غينيا والتهديدات الأمنية عبر الحدود في منطقة الساحل. وكان من بين التهديدات الأكثر خطورة مواصلةُ المتطرفين الممارسين للعنف شن هجمات في مالي، بالإضافة إلى التمرد الذي تقوده جماعة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا، مما يؤثر على أمن بلدان حوض بحيرة تشاد. وفي تطور إيجابي، دُشّن مقرُ عمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، التي أُنشئت لمكافحة جماعة بوكو حرام، في نجامينا في ٢٥ أيار/مايو، على هامش الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٥ - وتحققت إنجازات هامة بفضل الاستجابة العالمية للقضاء على تفشي فيروس إيبولا في البلدان الثلاثة الأكثر تضرراً من الوباء، وهي سيراليون وغينيا وليبريا. وفي ٩ أيار/مايو، أُعلن أن ليبريا أصبحت خالية من عدوى فيروس إيبولا بعد مرور فترة ٤٢ يوماً لم يبلغ خلالها عن ظهور حالات عدوى جديدة. وسجل أيضاً انخفاض في عدد حالات الإصابة بالمرض المبلغ عنها في سيراليون وغينيا، بالرغم من أن ''حالة الطوارئ الصحية'' لا تزال سارية في كلا البلدين.

ألف - التطورات السياسية

٦ - في نيجيريا، أُجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٨ آذار/مارس وأُجريت انتخابات حكام الولايات وانتخابات المجالس التشريعية للولايات في ١١ نيسان/أبريل. وتنافس في هذه الانتخابات الرئاسية ١٤ مرشحاً، من بينهم مرشحة واحدة. وفاز محمدو بهاري، مرشح المعارضة من حزب مؤتمر جميع التقدميين، بنسبة ٥٤ في المائة من الأصوات في الانتخابات الرئاسية، في حين حصل غودلك جوناثان، الرئيس الحالي من الحزب الديمقراطي الشعبي، على ٤٥ في المائة من الأصوات. وعلى الرغم من التوترات المتزايدة في

الفترة السابقة للانتخابات والمخاوف القوية من احتمال اندلاع أعمال العنف، فقد قيّم المراقبون الدوليون والوطنيون الانتخابات على أنها سلمية وشفافة عموما.

٧ - وأسهم إقرار الرئيس جوناثان بالهزيمة في ٣١ آذار/مارس، ساعات قبل الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات، في تفادي اندلاع أعمال العنف بعد الانتخابات في نيجيريا. وباعترافه هذا، فقد جدد التأكيد على التزامه بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وبقبول نتائج العملية الانتخابية بطريقة سلمية، على النحو الذي اتفق عليه جميع المرشحين الرئاسيين في اتفاق أبوجا الموقع في ١٤ كانون الثاني/يناير، وحسبما جددوا التأكيد عليه في تعهداتهم الجماعية في ٢٦ آذار/مارس. وقدّم ممثلي الخاص لغرب أفريقيا وممثلي رفيع المستوى إلى نيجيريا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيجيريا، الدعم إلى لجنة السلام الوطنية التي يرأسها رئيس البلد السابق والجنرال المتقاعد عبد السلام أبو بكر، من أجل تحضير وتيسير عملية التوقيع على اتفاق أبوجا.

٨ - وأسهمت عملية تحديد النيجيريين العاديين المستوفين لشروط التصويت، والنزاهة والأهلية المهنية اللتين تحلت بهما اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بقيادة الرئيس الطاهر جيجا، واعتماد مختلف الضمانات اللازمة لضمان نزاهة عملية الاقتراع، جميعها في إجراء الانتخابات العامة بطريقة سلمية. وبالإضافة إلى ذلك، أدت المشاركة المتزايدة للفاعلين الإقليميين والدوليين وتنسيق المراسلات بينهم دوراً رئيسياً أيضاً في هذا الشأن. وخلال الفترة المؤدية إلى الانتخابات وأثناءها وبعدها، تحدثت بصورة دورية مع السيد جوناثان والسيد بهاري وأصدرت بيانات ترمي إلى تخفيف التوترات وتشجيع جميع الأطراف على المشاركة في انتخابات تكون سلمية وذات مصداقية. وأوفدت أيضاً وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى نيجيريا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس، برفقة ممثلي الخاص من أجل نقل رسائل مماثلة إلى الجهات الوطنية صاحبة المصلحة. وأجرى أيضاً زيارات متكررة إلى نيجيريا خلال الفترة السابقة للانتخابات، وبقي في البلد لعدة أيام خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية وإلى حين الإعلان عن النتائج النهائية. وفي ٢٩ أيار/مايو، أدى السيد بهاري اليمين القانونية بصفته الرئيس الجديد والقائد الأعلى للقوات المسلحة في نيجيريا.

٩ - وفي غينيا، تصاعدت التوترات السياسية بين الحكومة والمعارضة عقب إعلان اللجنة عن الجدول الزمني للانتخابات في ١٠ آذار/مارس. فوفقاً للجدول الزمني، تقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ والانتخابات المحلية في آذار/مارس ٢٠١٦. ورفضت المعارضة فوراً هذا التسلسل المقترح للانتخابات، وأصرّت على أن الانتخابات المحلية يجب أن تسبق الانتخابات الرئاسية. وقالوا بأن غالبية العُمد الذين عينهم

الحزب الحاكم قد تجاوزوا مدة ولايتهم بأكثر من ست سنوات. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥، سحبت المعارضة ممثليها من الجمعية الوطنية وأعلنوا أهم لم يعودوا يعترفون باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أو بقراراتها، وأعلنوا استئنافهم للمظاهرات العامة. ومنذ ذلك الوقت، نُظمت عدة تجمعات احتجاجية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في العاصمة كوناكري، مما أدى في بعض الحالات إلى اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن الوطنية. وذكرت التقارير وقوع العديد من الجرحى والوفيات خلال تلك الاشتباكات.

١٠ - وفي الوقت نفسه، أصرت حكومة غينيا على تنظيم الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥ تفادياً لأزمة دستورية محتملة. وأشارت إلى أنها ستكون قادرة على تنظيم جولة انتخابية واحدة فقط خلال عام ٢٠١٥ بسبب القيود المفروضة على الميزانية والحاجة إلى التركيز على الجهود المستمرة في مجال مكافحة فيروس إيبولا. وفي ٢٠ أيار/مايو، التقى الرئيس ألفا كوندي بزعيم المعارضة، سيلو دالين ديالو. ورحبت المعارضة بهذا المبادرة. وفي ٥ حزيران/يونيه، وبناء على تعليمات من الرئيس، عقد وزير العدل ووزير الدفاع والأمين العام لهيئة الرئاسة، مشاورات مع المعارضة جرى الاتفاق خلالها مبدئيا على الشروع في عملية حوار وطني تبدأ في ١٨حزيران/يونيه. وفي تطور آخر، في ١١ أيار/مايو، أعلن داديس كامار، رئيس الدولة السابق الذي كان ينتمي إلى الجيش والذي يعيش في المنفى في بوركينا فاسو، عن اعتزامه الترشح للانتخابات الرئاسية في غينيا.

١١ - وفي بوركينا فاسو، لا تزال العملية الانتقالية التي تلت الانتفاضة الشعبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ على مسارها الصحيح. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أكد مجلس الوزراء أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية سوف تُعقد في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وأن الانتخابات البلدية ستعقد في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وتسير حالياً على قدم وساق الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وفي أعقاب التوترات المتعلقة بإعادة تنظيم الحرس الرئاسي، دعا أفراد الحرس الرئاسي في ٤ شباط/فبراير إلى استقالة رئيس الوزراء الانتقالي، يعقوب إسحاق زيدا، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات في الشوارع للمطالبة بحل الحرس الرئاسي. وعقب مشاورات مكثفة بين القادة السياسيين والعسكريين، بالإضافة إلى النداءات التي وجهها أعضاء المجتمع الدولي، اتفقت الأطراف على تأجيل معالجة مسألة إصلاح الحرس الرئاسي إلى مرحلة لاحقة. وفي ١٦ شباط/فبراير، أسس ٢٦ حزبا من أحزاب المعارضة السابقة إطار التشاور بين الأحزاب السياسية من أجل رصد مشاكل العملية الانتقالية وتتبعها ودعم تنظيم انتخابات شفافة وذات مصداقية.

١٢ - وفي ٧ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس الانتقالي الوطني لبوركينا فاسو قانوناً مثيراً للجدل يُعدّل قانون الانتخابات ويحظر على جميع الذين دعموا تغييراً غير دستوري، يشكك في مبدأ التناوب الديمقراطي، وعلى وجه الخصوص تحديد عدد الولايات الرئاسية، مما أدى إلى تمرد أو أي شكل آخر من أشكال الانتفاضة، الترشح للانتخابات المقبلة. وقد أصدر الرئيس الانتقالي ميشيل كافاندو هذا القانون في ٩ نيسان/أبريل. وفي رد فعل على اعتماد هذا التعديل، اصطف العديد من الأحزاب إلى جانب تحالف الأغلبية السابقة، ''المؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم''، وأعلنوا انسحابهم من المؤسسات الانتقالية. وفي ١٥ نيسان/أبريل، قدمت أحزاب من تحالف الأغلبية السابقة أيضاً طعنا بهذا التعديل إلى المحكمة الدستورية. ولكن المحكمة رفضت الطعن في ٥ أيار/مايو لأسباب فنية.

١٣ - وفي سيراليون، زادت حدة التوترات السياسية عقب طرد نائب الرئيس سام سومانا من حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في ٧ آذار/مارس وإقالته من منصب نائب الرئيس في ١٧ آذار/مارس على أساس أنه لم يعد يستوفي الشرط الدستوري المتمثل في ضرورة انتمائه إلى حزب سياسي. ورداً على ذلك، رفع السيد سام سومانا دعوى قضائية للطعن في قرار طرده من منصبه. وأعربت المعارضة ومجموعات المجتمع المدني أيضاً عن قلقها من هذه الإقالة ونظمت عددا من المظاهرات. وفي ٢٠ آذار/مارس، أدى أمين عام سابق لحزب المؤتمر الشعبي العام، فيكتور بوكاري فوه، اليمين القانونية بصفته نائب الرئيس الجديد لسيراليون. ورفضت المحكمة العليا في ٥ أيار/مايو طلب تقدم به السيد سام سومانا في ٢٣ آذار/مارس لاستصدار أمر قضائي يمنع السيد فوه من تولي منصب نائب الرئيس. و لم تُصدر المحكمة بعدُ حكمها بشأن دستورية إقالة السيد سام سومانا من منصبه.

١٤ - وفي توغو، فاز الرئيس الحالي فور إيسوزمنا غناسينغبي بالانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٥ نيسان/أبريل. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، رفض حزب المعارضة الكفاح من أجل التناوب السياسي النتائج الأولية التي أعلنت عنها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إذ اعتبرها مزورة وأعلن رئيس الحزب، جان بيير فابر، الفائز بالانتخابات. وفي ٣ أيار/مايو، أكدّت المحكمة الدستورية فوز الرئيس غناسينغبي في الانتخابات. وادعت المعارضة أنها لن تطعن في نتائج الانتخابات لدى المحكمة الدستورية بسبب تحيز المحكمة لصالح الرئيس غناسينغبي.

١٥ - وفي بنن، أُجريت الانتخابات التشريعية في ٢٦ نيسان/أبريل بطريقة سلمية على الرغم من التوترات الاجتماعية والسياسية التي سبقت الانتخابات. وفاز التحالف الحاكم، قوات كاوري من أجل بنن ناشئ، بـ ٣٣ مقعداً من أصل ٨٣، أي بخسارة ثمانية مقاعد مقارنة بالانتخابات السابقة. وفازت أحزاب وتحالفات المعارضة المتنافسة الأخرى،

وهي ''الاتحاد يصنع الوطن''، وحزب التجديد الديمقراطي، وحزب ''نهضة بنن'' والقوات الديمقراطية المتحدة، بـ ١٣ مقعدا و ١٠ و ٧ و ٤ مقاعد على التوالي. واتهمت بعض أحزاب المعارضة التحالف الحاكم بالغش وباستخدام أجهزة الدولة في حملته الانتخابية. وأعلنت المحكمة الدستورية عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية في ٣ أيار/مايو. وفي ١٩ أيار/مايو، أذنت المحكمة الدستورية بتأجيل الانتخابات المحلية إلى ٢٨ حزيران/يونيه.

باء - الاتجاهات الأمنية

١٦ - تظل الحالة الأمنية في غرب أفريقيا هشة. ففي مالي، زادت وتيرة الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوات الحكومية.

١٧ - فقد بلغت أنشطة بوكو حرام التي تستهدف المدنيين في شمال شرق نيجيريا ذروتها خلال النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، نفذت الجماعة هجوماً على بلدة باغا النائية في ولاية بورنو، دمّرت خلاله مقر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وعقب انسحاب القوات العسكرية من المنطقة، ذكرت التقارير أن بوكو حرام قتلت مئات من المدنيين. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، نفذ مقاتلو بوكو حرام محاولة للسيطرة على مايدوغوري، ولكنهم في نهاية المطاف صُدّوا بعد مواجهة مطولة مع قوات الأمن النيجيرية. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٥، وقع ما لا يقل عن ٢٤ حادثاً من التفجيرات الانتحارية في ولايات يوبي (٨ حوادث) وغومبي (٥) وكانو (١) وبورنو (١٠)، شارك فيها ٣١ مفجرا انتحارياً، ذُكر أن أربعة منهم كانوا أطفالاً. وفي الوقت نفسه، استمرت الهجمات المتفرقة للمتمردين في شمال شرق نيجيريا.

١٨ - ولا يزال النيجر يواجه مخاطر أمنية، ولا سيما في المناطق الواقعة على طول حدوده مع ليبيا ومالي ونيجيريا. وفي الفترة من ٨ إلى ١٢ شباط/فبراير، شنّ المتمردون المنتمون لجماعة بوكو حرام سلسلة من الهجمات عبر الحدود، بما في ذلك ثلاث هجمات انتحارية، على المدينتين الحدوديتين بوسو وديفا في النيجر. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، هاجم مقاتلون من جماعة بوكو حرام كارامغا، وهي جزيرة ذات موقع استراتيجي تقع في بحيرة تشاد، فقتلوا ما لا يقل عن ٥٠ جنديا، مما دفع حكومة النيجر إلى أن تأمر بإخلاء جميع الجزر المأهولة قبل تنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق في المنطقة. وفي ٦ أيار/مايو، أغار المقاتلون على بلدة كوكودو الحدودية بالنيجر، حيث قُتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص. ومنذ بداية السنة، لاحظت سلطات النيجر زيادة هائلة في أعداد اللاجئين والعائدين إلى منطقة ديفا الجنوبية الغربية. وأدت الكثافة السكانية المفرطة في ديفا وعدم استقرار البيئة الأمنية ومحدودية فرص

إيصال المساعدات الإنسانية وقلة الموارد إلى زيادة حدة التوتر داخل المجتمعات المحلية. ويفاقم هذا الوضع القلق من احتمال تسلل المقاتلين المنتمين إلى جماعة بوكو حرام إلى المنطقة، وتجنيد هذه الجماعة للمحاربين من صفوف العائدين واللاجئين.

١٩ - وفي أواخر شباط/فبراير وآذار/مارس، نجحت عمليات منسقة بين قوات نيجيريا وتشاد والنيجر في انتزاع عدد من المواقع من قبضة بوكو حرام. وفي ١٨ شباط/فبراير، استعاد جيش النيجر السيطرة على مونغونو ومارتي في ولاية بورنو، كما سيطر أيضا بعد أربعة أيام على بلدة باغا في ولاية بورنو. وفي ٢ شباط/فبراير، استعادت القوات التشادية السيطرة على بلدة غامبورو الحدودية ذات الموقع الاستراتيجي، ثم ديكوا في ٢ آذار/مارس، ثم داماساك في ٩ آذار/مارس، وكلها بلدات تقع في ولاية بورنو. فيما سيطرت قوات النيجر على باما وغووزا في ولاية بورنو في ١٦ و ٢٧ آذار/مارس على التوالي. وفي نيسان/أبريل، بدأ جيش النيجر تنفيذ عمليات في غابة سامبيسا. وفي الفترة بين ٢٨ نيسان/أبريل و ٦ أيار/مايو، أعلن متحدث باسم جيش النيجر إطلاق سراح ما لا يقل عن ٧٨٧ امرأة وطفلا كانت جماعة بوكو حرام قد اختطفتهم. وأُفيد أنه تم خلال العملية تدمير أكثر من ٢٠ من المخيمات المؤقتة التي كانت عناصر بوكو حرام تستخدمها سابقا في المنطقة. وقد بلغ مجموع الرهائن المحرّرين من قبضة بوكو حرام نحو ٠٠٠ ١ في نهاية أيار/مايو وما فتئ يزداد منذ ذلك التاريخ. وتفيد آخر المعلومات بأن قدرات جماعة بوكو حرام قد تقلصت بدرجة كبيرة من جراء الجهود العسكرية الإقليمية المشتركة المبذولة في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. إلا أن الجماعة لا تزال نشطة.

٢٠ - وثمة أدلة تشير إلى أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت أعمال اتجار غير مشروع بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي. ففي ١٥ كانون الثاني/يناير، ضبطت البحرية الإسبانية شحنة وزنها ١,٥ طن من الكوكايين في المحيط الأطلسي، على بعد ٨٠ ميلا غرب كابو فيردي، على متن سفينة كانت في طريقها إلى جزر الكناري الإسبانية. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، ضبطت السلطات في النيجر شحنة من القنب تبلغ حوالي ثلاثة أطنان في الجبال الواقعة في الجزء الشمالي من البلد، كانت تحت حراسة مجموعة من المهربين المدججين بالسلاح. وفي نيسان/أبريل، قدمت وحدة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في سيراليون الدعم لتحقيق دولي أجري لتحديد مصدر ٩ أطنان من راتنج القنب (”الحشيش“) ضُبطت على متن سفينة كانت مبحرة في المياه المغربية رافعة علم سيراليون. ولا يزال الاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية يشكل أيضا مصدرا رئيسيا للقلق في غرب أفريقيا؛

إذ ضُبط ١٢٠ كيلوغراما من المنشطات الأمفيتامينية في المنطقة دون الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - الاتجاهات في المجال الإنساني

٢١ - لا تزال الحالة الإنسانية في غرب أفريقيا تثير قلقا بالغا مردّه إلى حد كبير إلى جماعة بوكو حرام المتمردة في نيجيريا، وآثار تفشي فيروس إيبولا في غينيا وليبريا وسيراليون. وفي منطقة الساحل، ما زال نحو ٢٠ مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وفي شباط/فبراير، أطلق الشركاء خطة الاستجابة في منطقة الساحل لعام ٢٠١٥، ساعين لحشد ١,٩٦ بليون دولار المتحدة بغرض تقديم المساعدة إلى ٩,٣ ملايين من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و ٩ ملايين من الأشخاص المعرضين لخطر الأوبئة، و ٣,٢ ملايين طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، وكذلك بغرض توفير المياه المأمونة والصرف الصحي لأكثر من ٤ ملايين نسمة في تسعة بلدان.

٢٢ - ونشأت عن العنف والتراع موجة جديدة من التروح الواسع النطاق في منطقة حوض بحيرة تشاد. ففي شمال شرق نيجيريا، شردت جماعة بوكو حرام المتمردة نحو ١,٥ مليون شخص، أي بزيادة نسبتها ٢٨ في المائة منذ بداية العام. وما يقرب من ٦٠ في المائة من المشردين هم أشخاص دون سن ١٨ سنة. وتعيش أغلبية أولئك المشردين في مجتمعات محلية مضيفة، فيما تعيش البقية في مخيمات أو في أماكن شبيهة بالمخيمات. وفي الوقت نفسه، زاد انعدام الأمن الغذائي سوءا، ويُتوقع أن يحتاج في الأشهر المقبلة نحو ٣ ملايين نسمة في المنطقة الشمالية الشرقية من نيجيريا إلى المساعدة. وفرّ ما يقدر بنحو ٠٠٠ ١٥٧ من اللاجئين و ٠٠٠ ٥٣ من العائدين إلى الكاميرون وتشاد والنيجر، مما يشكل عبئا إضافيا على المجتمعات المحلية المضيفة الشديدة الهشاشة. وما زال انعدام الأمن والمعوقات اللوجستية تشكل عائقا أمام وصول المساعدات الإنسانية في نيجيريا، ولا سيما في المناطق التي حرّرها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات من قبضة بوكو حرام.

٢٣ - وما زال النيجر واحدا من بلدان منطقة الساحل الأكثر عرضة لسوء التغذية. إذ يتأثر من انعدام الأمن الغذائي ٢,٥ مليون نسمة، أي ما يمثل ١٥ في المائة من سكان الأرياف. وفي منطقة ديفا، أدى انعدام الأمن وتدفق الفارين من جماعة بوكو حرام المتمردة إلى تفاقم الحالة الهشة أصلا بسبب سوء الموسم الزراعي. وتعيش الغالبية العظمى من المشردين داخليا البالغ عددهم ٠٠٠ ٦٦ مشرد ومن اللاجئين من نيجيريا البالغ عددهم ٦٠٠ ١٠٥ لاجئ مع أسر مضيفة وليس لديها سوى فرص محدودة للحصول على المساعدة الإنسانية. ومما يزيد الحالة سوءا أن تفشي التهاب السحايا في نيامي وفي منطقة دوسو بلغ حدود حالة وبائية،

حيث سُجلت أكثر من ٦٠٠٠ حالة مشتبه بها منذ بداية عام ٢٠١٥، مقابل ١٥٤ حالة في عام ٢٠١٤.

٢٤ - ونجم عن تفشي فيروس إيبولا بروز احتياجات هائلة في سيراليون وغينيا وليبريا رغم أن عدد الحالات قد انخفض إلى حد كبير. وفقد أكثر من ١٦٠٠٠ طفل أحد الوالدين أو كلا الوالدين بسبب هذا المرض، في حين حُرم ٥ ملايين من فرص التعلم بسبب إغلاق المدارس. ويعاني أكثر من ١,٢ مليون شخص في الوقت الحالي من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى مساعدة فورية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يواجه أكثر من ٢,٢ مليون شخص مستويات حرجة من انعدام الأمن الغذائي خلال موسم القحط. وتستعد الأمم المتحدة لاستضافة اجتماع رفيع المستوى في ٩ و ١٠ تموز/يوليه لدعم جهود التنسيق وحشد الموارد لأغراض التعافي من تفشي فيروس إيبولا.

دال - الاتجاهات في مجال حقوق الإنسان

٢٥ - رغم التطورات الإيجابية المتعلقة بإجراء انتخابات سلمية في عدد من البلدان، فإن حالة حقوق الإنسان في غرب أفريقيا لا تزال هشة. فقد أعاقت الإضرابات المتكررة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية تمتع جيل من الشباب بحقه في التعليم في فترة تتميز بارتفاع معدلات البطالة. ورغم أن أعمال التوعية المتعلقة بفيروس إيبولا قد أرهفت الوعي به، فالتمييز والوصم بالعار على أساس الهوية، بما في ذلك الحظر المفروض على التحاق الفتيات الحوامل بالمدارس في سيراليون، يمثلان مدعاة للقلق. وفي ٢٣ آذار/مارس، حذرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سيراليون من الفرض التمييزي لحالة الطوارئ المفروضة بسبب تفشي فيروس إيبولا، حيث دفعت اللجنة بأن ذلك يقيد الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات.

٢٦ - وفي نيجيريا، استمرت أعمال العنف والقتل العشوائية التي ترتكبها جماعة بوكو حرام في حق المدنيين. واكتُشف العديد من المقابر الجماعية ومواقع الإعدام بعد استعادة مناطق كانت تحت سيطرة جماعة بوكو حرام. وإضافة إلى ذلك، لا تزال الجماعة مستمرة في تجنيد الأطفال والقيام بعمليات الخطف، في حين يتزايد الاسترقاق الجنسي للنساء والفتيات واستخدامهن في تنفيذ الهجمات الانتحارية. كما وردت أنباء عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ارتكبتها قوات الأمن النيجيرية خلال عمليات لمكافحة التمرد. وفي ١٧ شباط/فبراير، قصفت طائرة مجهولة الهوية حشدا جنائزيا بالقرب من مسجد في قرية أبادام في النيجر، مما أسفر عن مقتل ٣٦ مدنيا حسبما أفادت التقارير. وفي نيجيريا، أفادت تقارير أيضا بقيام القوة المدنية المشتركة في ولاية

بورنو وغيرها من المليشيات في ولايتي أداماوا ويوبي بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وأُفيد أن النساء والأطفال الذين حرّرهم قوات نيجيريا في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة جماعة بوكو حرام والبالغ عددهم حوالي ١ ٠٠٠ امرأة وطفل يتلقون الدعم لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. وفي ٢٥ أيار/مايو، إن مشروع القانون المتعلق بحظر العنف ضد الأشخاص، الذي طال انتظاره، أصبح قانونا، مما وفر إطارا قانونيا لمنع جميع أشكال العنف ضد الضعفاء، ولا سيما النساء والفتيات. كما يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وهجر الأزواج والأطفال وغيرهم من المعالين دون نفقة الإعالة، وضرب النساء والأطفال وممارسات تقليدية ضارة أخرى تُمارس ضدهم.

٢٧ - وفي موريتانيا، دعت مجموعات حقوق الإنسان إلى الإفراج عن ناشطين في مناهضة الرق، ومنهم بيرام الداه اعبيد، الحائز على جائزة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وزعيم مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية، الذي أُلقي القبض عليه في أعقاب المظاهرات التي نظمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وما زال الاستخدام المفرط للقوة يثير القلق أيضا في بلدان أخرى، وبالأخص في غينيا، حيث أفضى تدخل قوات الأمن أثناء مظاهرات المعارضة التي جرت في الفترة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٥ إلى سقوط قتلى.

٢٨ - وفي غامبيا، تعرض عشرات الأفراد العسكريين والمدنيين، منهم أفراد أسر الأشخاص المتهمين بتورطهم في محاولة انقلاب جرت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، للاعتقال والاستجواب والاحتجاز دون توجيه تُهم لهم. وأُفيد أن جهاز الاستخبارات الوطني في غامبيا قام بطواف تفتيشي للمنازل في الأيام التي تلت الحادث. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، عقب محاكمة عسكرية، حُكم على ثلاثة من الضباط العسكريين المتورطين في الحادث بالإعدام، في حين حُكم على ثلاثة آخرين بالسجن مدى الحياة. وفي قضية منفصلة، تجري حاليا محاكمة ثلاثة رجال متهمين بارتكاب ''أفعال مثليي الجنس''. ويواجه الرجال إمكانية الحكم عليهم بالسجن لمدة تصل إلى ١٥ سنة إذا ثبتت إدانتهم. وقبل نقل هؤلاء الرجال إلى السجن، تفيد أنباء أنهم تعرضوا لأعمال التعذيب أثناء احتجازهم في مقر جهاز الاستخبارات الوطني.

٢٩ - وفي غينيا، أقرت الجمعية الوطنية، في ٢ حزيران/يونيه، مشروع قانون يهدف إلى تنظيم استخدام القوة أثناء المظاهرات. وأقرت الجمعية أيضا مشروع قانون يقضي بعقوبات تصل إلى السجن لمدة خمس سنوات على إهانة الرئيس والمسؤولين الحكوميين الآخرين أو التشهير بهم. وأُقر مشروعا القانونين في غياب المعارضة التي سحبت ممثليها من الهيئة

التشريعية احتجاجا على الجدول الزمني للانتخابات الذي أعلنته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

هاء - الاتجاهات في مجال المسائل الجنسانية

٣٠ - أُحرز قدر من التقدم في مشاركة المرأة السياسية والانتخابية في غرب أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد زادت عدة بلدان، منها بنن وكوت ديفوار وتوغو، من عدد النساء في هيئاتها لإدارة الانتخابات أو رفعت مناصبهن. وشاركت مجموعات المجتمع المدني النسائية في العمليات الانتخابية في بنن وتوغو ونيجيريا، بوسائل منها ”غرف عمليات المرأة“ التي أنشئت خلال الانتخابات الأخيرة في تلك البلدان. وفي توغو، عيّن الرئيس غناسينغبي أمادو عبدو - نانا آوا - دابويا رئيسة للجنة تُعنى بالإصلاحات السياسية والمؤسسية والدستورية. وفي بنن والنيجر، اتخذت خطوات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تقديم الدعم لحشد الموارد المالية والبشرية اللازمة لاعتماد وتنفيذ خطط العمل الوطنية.

واو - الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية

٣١ - تواصَل إضرار تفشي فيروس إيبولا بالاقتصادات المحلية والتجارة عبر الحدود والأنشطة الزراعية والصناعات الإنتاجية في غينيا وسيراليون وليبريا. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتضررة بلغت في ١٧ نيسان/أبريل ما مجموعه ٢,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما أعاق تفشي فيروس إيبولا إحراز البلدان للتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وجباية الضرائب، والاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

٣٢ - وإجمالا، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تباطؤا كبيرا في قطاع التعدين في غرب أفريقيا، مما زاد من تفاقم البطالة وأضرّ بإيرادات الدولة. ولا يزال يترتب على الركود في قطاع البناء والأنشطة الأخرى المولدة لفرص العمل، بما فيها أنشطة القطاع غير الرسمي، آثار هامة في سبل العيش، تتضرر منها بشكل خاص النساء والشباب والأسر المعيشية الريفية الفقيرة.

٣٣ - وإن التحديات المرتبطة بتغير المناخ وتعاقب فترات الجفاف، إضافة إلى عدم توفر الفرص أمام الشباب، أسهمت في زيادة الهجرة. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن مواطني السنغال وغامبيا ومالي ونيجيريا يمثلون معظم الأشخاص المهاجرين من غرب أفريقيا صوب أوروبا.

٣٤ - وتضرر قطاع التعليم في بعض بلدان غرب أفريقيا من الإضرابات أو تدابير الحجر الصحي الناجمة عن تفشي فيروس إيبولا، مما أدى إلى تمديد السنة الدراسية في بعض البلدان. ومن البلدان المتضررة غينيا وليبريا وسيراليون.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مبادرة الوصلة البحرية التي تهدف إلى تفعيل الشحن البحري والتقليل إلى أدنى حد من الصعوبات المرتبطة بحركة الناس والسلع والخدمات في المنطقة دون الإقليمية. ويُتوقع أن تقوم المبادرة، التي ستربط بين بلدان غرب أفريقيا ووسط أفريقيا، بتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي في غرب أفريقيا.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

ألف - المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي قام بها ممثلي الخاص

نيجيريا

٣٦ - بالنظر إلى تصاعد التوترات السياسية في الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات حكام الولايات والمجالس التشريعية للولايات في نيجيريا في آذار/مارس ونيسان/أبريل، سافر ممثلي الخاص لغرب أفريقيا بانتظام إلى البلد للتواصل مع أصحاب المصلحة الوطنيين بهدف نزع فتيل التوتر ودعم الجهود المبذولة لمنع أعمال العنف المتصلة بالانتخابات وتشجيع جهود محاربة جماعة بوكو حرام. وعقد سلسلة من المشاورات مع الشخصيات السياسية الرئيسية، والأطراف الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، وممثلي المجتمع المدني، والزعماء الدينيين، وسلطان سوكوتو وأسقف سوكوتو، ورؤساء أجهزة الجيش والاستخبارات والأمن. وشارك أيضا في الاجتماع الافتتاحي للجنة السلام الوطنية في ٢٥ كانون الثاني/يناير.

٣٧ - وفي الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل، ظل ممثلي الخاص في نيجيريا يعمل بشكل وثيق مع رؤساء بعثات مراقبة الانتخابات من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والكومنولث، فضلا عن الشركاء الدوليين، في إطار الجهود الرامية إلى تنسيق الدعم المقدم لإجراء انتخابات سلمية في نيجيريا ودعم السلطات الوطنية المعنية. كما عمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري الذي قدم الدعم التقني للانتخابات، إضافة إلى الاضطلاع بالأنشطة الأوسع نطاقا الموكلة إليه.

غينيا

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام ممثلي الخاص بعدة بعثات إلى غينيا لدعم الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوترات وتشجيع الحوار السياسي بين الحزب الحاكم والمعارضة. وفي اجتماعاته مع الرئيس كوندي ووزراء الحكومة وأعضاء أحزاب المعارضة والائتلاف الحاكم، أكد من جديد ضرورة المحافظة على الوحدة والوئام الوطنيين وتهيئة الظروف اللازمة للتصدي لتفشي فيروس إيبولا. وأكد أيضا ضرورة تهيئة بيئة سياسية مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية شاملة للجميع وذات مصداقية.

٣٩ - وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل، قامت بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية تابعة للأمم المتحدة بزيارة غينيا بناء على دعوة من الحكومة. واستنتجت البعثة أن الظروف ليست مؤاتية لإجراء الانتخابات المحلية بسبب أمور منها عدم توافق الآراء على الجدول الزمني للانتخابات. إلا أن البعثة أوصت بأن تقدم الأمم المتحدة المساعدة التقنية وتدعم تعبئة الموارد من الجهات المانحة ريثما يتم التوصل إلى حل للمسائل ذات الصلة بالجدول الزمني للانتخابات.

٤٠ - وسيواصل ممثلي الخاص العمل عن كثب مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين للمساعدة على نزع فتيل التوترات وبناء الثقة قبل إجراء الانتخابات. وأوفد فريقا صغيرا إلى غينيا في ٢٣ أيار/مايو للمساعدة في رصد التطورات في البلد وتقديم الدعم الاستشاري إلى المنسق المقيم.

بوركينا فاسو

٤١ - في بوركينا فاسو، واصل ممثلي الخاص دعم العملية الانتقالية، بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين. واجتمع الفريق الدولي لمتابعة العملية الانتقالية ودعمها في بوركينا فاسو، الذي يشارك في رئاسته ممثلي الخاص ومفوض السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كادريه ديزيريه ويدراوغو، في واغادوغو في ١٣ كانون الثاني/يناير و ٣٠ آذار/مارس، وفي جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في ١٢ حزيران/يونيه. وخلال هذه الاجتماعات، أعرب المشاركون عن ارتياحهم للتقدم المحرز في العملية الانتقالية.

٤٢ - وفي ٤ شباط/فبراير، قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، برفقة ممثلي الخاص، بزيارة إلى بوركينا فاسو لإجراء مشاورات مع السلطات الانتقالية ومع ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وتزامنت هذه الزيارة مع تزايد حدة التوترات في البلد عقب مطالبة

الحرس الرئاسي باستقالة رئيس الوزراء الانتقالي زيدا. وشدد المسؤولان التأكيد على أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع أي عقبات تعترض النجاح في إتمام العملية الانتقالية في بوركينا فاسو ودعوَا جميع الأطراف إلى ضمان مواصلة مسار هذه العملية.

٤٣ - وأوفدت بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية إلى بوركينا فاسو في كانون الثاني/يناير بناء على طلب من الحكومة الانتقالية للحصول على مساعدة الأمم المتحدة. وحددت البعثة أربعة مجالات قد يتعين فيها زيادة المساعدة التقنية والتشغيلية المقدمة إلى المؤسسات الانتخابية الوطنية. ويوجد حاليا عجز في ميزانية الانتخابات قدره ٣٠ مليون دولار من أصل ٩٠ مليون دولار. وستواصل الأمم المتحدة دعم جهود تعبئة الموارد لسد ثغرة التمويل، بوسائط منها الفريق الدولي لمتابعة العملية الانتقالية ودعمها في بوركينا فاسو.

سيراليون

٤٤ - ردا على التوترات السياسية في سيراليون الناجمة عن فصل نائب الرئيس السابق، سام سومانا، سافر ممثلي الخاص إلى فريتاون في ٢١ آذار/مارس للاجتماع بالرئيس إرنست باي كوروما والسيد سام سومانا، وبأصحاب المصلحة الدوليين، ونقل إليهم ما يساورني من قلق إذ من الضروري ألا تصرف الاضطرابات السياسية الانتباه عن جهود التصدي لفيروس إيبولا والتعافي منه وأكد من جديد أهمية الحفاظ على الوئام الوطني واحترام الدستور. وقدم الرئيس تأكيداته بأن الحكومة لا تزال تركز على مكافحة فيروس إيبولا وستعمل على تخفيف حدة التوترات. وقدم السيد سام سومانا أيضا تأكيدات بأنه سيعمل على إيجاد حل للمسألة بالسبل القانونية.

توغو

٤٥ - سافر ممثلي الخاص إلى توغو مع مفوض السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي في ١٢ كانون الثاني/يناير، ومع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في ٣ شباط/فبراير، بغرض حث أصحاب المصلحة السياسيين على المشاركة في انتخابات سلمية وشفافة. وقام بزيارة إلى لومي مرة أخرى في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل بهدف التشاور مع جميع الجهات السياسية والانتخابية صاحبة المصلحة ذات الصلة لتهدئة التوترات قبل الإعلان عن نتائج الانتخابات. والتقى بعدد من أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين، بما شمل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ومرشح المعارضة جان بيير فابر. وقد تم ذلك بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثات المراقبة الدولية الموجودة في البلد.

لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٤٦ - على الرغم من التحديات الأمنية ذات الصلة بجماعة بوكو حرام، أحرزت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة تقدما كبيرا في تسوية جوانب الخلاف المتبقية بين الطرفين. فقد أجرت تقييمات ميدانية وعمليات ترسيم الحدود بالاعتماد أساسا على منهجيات رسم الخرائط. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن إحداثيات مسافة تمتد على ٢ ٠٠١ كيلومترا من الحدود البرية، مما يحسن بقدر كبير توقعات الانتهاء من ترسيم الحدود دون إجراء مزيد من التقييمات الميدانية. واتفق الطرفان أيضا على الإحداثيات لوضع الأعمدة الـ ١ ٨٠٠ المتبقية التي ستكمل الترسيم المادي للحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا. وحتى الآن، وضع ٨٩٦ عمودا أو يجري العمل على وضعها. وقام فريق تقني مشترك بمهمة تفتيش في الفترة من ١٠ كانون الثاني/ يناير إلى ١٦ شباط/فبراير لاستعراض حالة الأعمدة التي وضعت في أقصى جنوب الحدود النيجيرية. وأكدت بعثة التفتيش أن الأعمدة في حالة جيدة وتتماشى تماما مع التوقعات التعاقدية.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت مبادرات بناء ثقة السكان المتأثرين بترسيم الحدود. وبناء على طلب من حكومة الكاميرون لاستعراض المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية، قام فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة ببعثة لتقييم حالات تشرد السكان في المناطق الحدودية المتضررة من تمرد جماعة بوكو حرام، لا سيما على طول الحدود الشمالية. وستنتهي دراسات جدوى المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية في نيجيريا وتقدير تكاليفها خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٥.

٤٨ - ودعما لتنفيذ التدابير المتفق عليها أثناء مؤتمر قمة رؤساء الدول المعني بالأمن في نيجيريا المعقود في باريس في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٤، أُعدت مذكرة مفاهيمية بالتعاون مع لجنة حوض بحيرة تشاد خلال الفترة قيد الاستعراض. ووفقا لهذه المذكرة، ستقدم اللجنة المختلطة الدعم التقني إلى أمانة لجنة حوض بحيرة تشاد في وضع وتنفيذ خطة عمل سريع، ومشروع اجتماعي - اقتصادي لصالح النساء والشباب، ودعم إعادة تأهيل الحدود وزيادة كثافتها في منطقة بحيرة تشاد.

٤٩ - وواصل ممثلي الخاص العمل مع الأطراف في اللجنة المختلطة بصفته رئيس اللجنة. ويُتوقع أن ينعقد الاجتماع المقبل لرؤساء الوفود عما قريب. وفي أثناء ذلك، وضع فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة استراتيجية إنجاز ستكون بمثابة خارطة طريق لتنفيذ ما تبقى من أنشطة محددة تتصل بولاية اللجنة المختلطة، وعلى وجه الخصوص مشاريع بناء الثقة وعمليات نصب الأعمدة وعملية وضع الخرائط النهائية.

باء - تعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي تصدياً للأخطار والعابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تحدق بالسلام والأمن

٥٠ - في ٢ شباط/فبراير، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد حلقة عمل بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن في حوض بحيرة تشاد والتعاون بين اللجنة وكيانات الأمم المتحدة الإقليمية. وضمت حلقة العمل ٦١ مشاركا، بمن فيهم الأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد، وممثلو بنن وتشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع المدني ومعاهد البحوث. وشاركت في الاجتماع كيانات تابعة للأمم المتحدة، منها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإدارة الشؤون السياسية، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وركزت المناقشة على هيكل جماعة بوكو حرام وأهدافها وأسلوب عملها وعلى توفير المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين وضرورة زيادة المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل البيئية والاجتماعية - الاقتصادية.

استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٥١ - بوصفه الجهة الداعية إلى عقد اجتماعات الفريق العامل المعني بالأمن في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الدعم لتنفيذ الاستراتيجية. وحدد الفريق العامل ثلاثة مشاريع رئيسية للتنفيذ وهي: ’أ‘ مشروع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لبناء القدرات على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والفساد؛ و ’ب‘ المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز مراقبة الأسلحة الصغيرة والأمن المادي وإدارة المخزونات في منطقة الساحل؛ و ’ ج‘ مشروع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب بشأن التطرف العنيف والراديكالية في منطقة الساحل. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، استفاد ما يربو على ٥٠٠ ٢ شخص في منطقة الساحل مباشرة من مشروع برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لبناء القدرات.

استراتيجية اتحاد نهر مانو للحفاظ على الأمن عبر الحدود

٥٢ - أسفر تفشي فيروس إيبولا عن توقف الأنشطة التي كان من المتوقع الاضطلاع بها في إطار استراتيجية اتحاد نهر مانو للحفاظ على الأمن عبر الحدود. ومع ذلك، استمر دعم

التدابير الوطنية والإقليمية للتصدي لفيروس إيبولا. وبمساعدة من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، قدمت الوحدات المشتركة المعنية بأمن الحدود وبناء الثقة التي أنشئت في إطار الاستراتيجية الدعم لجهود التوعية والتنسيق من أجل التصدي لتفشي فيروس إيبولا. وقامت أمانة اتحاد نهر مانو بحملات إعلامية وبتدريب أعضاء الوحدات، وعقدت اجتماعات استشارية وطنية ضمت الزعماء التقليديين والشباب والمجموعات النسائية. وشارك اتحاد نهر مانو أيضا في جهود التعافي من تفشي فيروس إيبولا وعقد عدة اجتماعات لضمان مراعاة الأبعاد الإقليمية لتفشي الفيروس عند التخطيط لمرحلة التعافي.

القرصنة في خليج غينيا

٥٣ - لم يُحرز إلا قليل من التقدم في تنفيذ القرارات المتخذة خلال مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا المعقود في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويعود سبب ذلك إلى التركيز في المنطقة على التصدي للخطر الذي تشكله جماعة بوكو حرام وإلى النقص في الموارد اللوجستية والمالية اللازمة لتنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها. فلم يبدأ المركز الأقاليمي لتنسيق السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا عملياته منذ افتتاحه بسبب العوائق الإدارية والتأخر في إلحاق الموظفين المعارين من الدول الأعضاء. وكذلك لم يُنشأ المركز الإقليمي لتنسيق الأمن البحري في غرب أفريقيا. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، الدعوة إلى توفير الدعم الدولي لتيسير عمل المركز الأقاليمي لتنسيق السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا.

٥٤ - وفي ١٣ آذار/مارس، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، في افتتاح مركز التنسيق البحري المتعدد الجنسيات التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي ١١ و ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا وشركاء آخرون في غرب ووسط أفريقيا في اجتماع لمجموعة السبعة وأصدقاء خليج غينيا عقد في بوانت - نوار، بجمهورية الكونغو. وعقد هذا الاجتماع بهدف حشد الدعم لتنفيذ إعلان رؤساء دول وحكومات دول منطقتي وسط وغرب أفريقيا بشأن السلامة والأمن البحريين في مجالها البحري المشترك، الموقع في ياوندي في ٢٥ حزيران /يونيه ٢٠١٣، ومدونة قواعد السلوك، ومذكرة التفاهم بشأن الأمن البحري في خليج غينيا.

إصلاح قطاع الأمن

٥٥ - في غينيا، تعثرت الجهود الوطنية لإصلاح قطاع الأمن بسبب تفشي فيروس إيبولا. ومتابعة للاستراتيجية الوطنية للإجراءات ذات الأولوية في عام ٢٠١٤، ساعدت الأمم المتحدة اللجنة الوطنية التقنية للرصد في الأعمال التحضيرية لقانون الميزانية المعدل لعام ٢٠١٥، بما في ذلك إدماج عناصر الاستراتيجية في المجالات الثلاثة ذات الأولوية، وهي تعزيز إدارة قطاع الأمن، وتعزيز القدرات التنفيذية وتحسين العلاقة بين المدنيين والعسكريين.

٥٦ - وشاركت الأمم المتحدة في بعثة تقييم مشتركة بقيادة الاتحاد الأفريقي إلى غينيا - بيساو في الفترة من ٢ إلى ١٢ آذار/مارس. وقدمت البعثة توصيات بشأن الثغرات وأوجه القصور في إصلاح قطاع الأمن، وحددت فرصا لمساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى إصلاح المؤسسات الأمنية وفقا للأولويات الوطنية، وإطار سياسات الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن وقرار مجلس الأمن ٢٢٠٣ (٢٠١٥).

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٥٧ - واصل تفشي فيروس إيبولا إبطاء أنشطة وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية المنشأة في إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا في سيراليون وليبريا، ومنعت إنشاء وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في غينيا. وعلى الرغم من تفشي فيروس إيبولا، استأنفت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في سيراليون عملياتها اليومية، بما في ذلك التحقيقات الجنائية. وفي ليبريا، واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تعزيز قدرة الوحدة الوطنية من خلال تدريب الموظفين المتخصصين. أما في غينيا - بيساو، فتتخذ السلطات الوطنية إجراءات سريعة لإعادة إنشاء وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية، ومن المتوقع أن تكون جاهزة تماما للعمل بحلول منتصف عام ٢٠١٥. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم السلطات الوطنية في كوت ديفوار لإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، وفقا لمرسوم صادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

مكافحة الإرهاب وجماعة بوكو حرام

٥٨ - استجابة للخطر المتزايد الذي تشكله جماعة بوكو حرام، شارك ممثلي الخاص، في ٢٠ كانون الثاني/يناير، في الاجتماع الوزاري لبلدان لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن في نيامي، حيث تركزت المناقشة على تفعيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

٥٩ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أذن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه الـ ٨٤٨، بنشر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا، بقوام مأذون به قدره ٥٠٠ ٧ من الأفراد العسكريين. وفي ٣ آذار/مارس، رفع الحد الأقصى للقوة إلى ٠٠٠ ١٠ فرد. وشارك المكتب في اجتماعين للخبراء، عقد الاجتماع الأول في ياوندي في الفترة من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير، والثاني في نجامينا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ شباط/فبراير، من أجل المضي قدما بتفعيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وتطوير مفهوم القوة الاستراتيجي للعمليات. وفي ٢٥ أيار/مايو، دشن مقر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في نجامينا على هامش الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي ٩ حزيران/يونيه، عقد كبار مسؤولي الدفاع من بنن وتشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا اجتماعا في أبوجا لمناقشة مستقبل العمليات المشتركة للتصدي لجماعة بوكو حرام قبل مؤتمر قمة رؤساء دول لجنة حوض بحيرة تشاد المقرر عقده في ١١ حزيران/يونيه.

٦٠ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، شارك ممثلي الخاص لغرب أفريقيا في الاجتماع الـ ٤٨٤ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٨ نيسان/أبريل، قام ممثلي الخاص لغرب أفريقيا وممثلي الخاص لوسط أفريقيا بجولة دبلوماسية في البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام المتمردة، حيث اجتمعا مع رؤساء بنن وتشاد والنيجر ونيجيريا، ورئيس وزراء الكاميرون، والرئيس المنتخب لنيجيريا. وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو، قام مفوض السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي وممثلَيَّ الخاصان ببعثة مشتركة إلى البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام المتمردة، ذلك قبل حضور حفل تدشين مقر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في نجامينا.

جيم - إشاعة الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٦١ - في ٢٣ آذار/مارس، نظم المكتب اجتماعا مع الممثلين الإقليميين عن منظمات وشبكات المجتمع المدني بهدف تشجيع تبادل الآراء بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون. وعُقد اجتماع ثان في ٢٦ آذار/مارس، ركز على إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز السلام المستدام في غرب أفريقيا. وقدم المكتب الدعم إلى منتدى للمجتمع المدني انعقد في بانجول في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ نيسان/أبريل على هامش الدورة العادية السادسة والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب؛ وحضر المنتدى ممثلون من نحو ٢٠٠ منظمة ونوقشت فيه التحديات التي تواجه حقوق الإنسان وسيادة القانون في غرب أفريقيا.

٦٢ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، شارك المكتب في اجتماع خبراء في المسائل الجنسانية وشؤون المرأة عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن موضوع ''المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة'' في داكار؛ وقيّم المشاركون أثر الإطار القانوني الذي وضعته الجماعة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وساهم المكتب أيضا في تنقيح الاستراتيجية الوطنية للمساواة والتكافؤ بين الجنسين في السنغال، وعقد دورتين للفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي الفترة من ١٥ إلى ٢٦ آذار/مارس، شارك المكتب، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومعهد غوريه، في بعثة مشتركة إلى بنن وتوغو لدعم إنشاء ''غرف عمليات المرأة'' في إطار الجهود المبذولة لكفالة إجراء انتخابات سلمية وخالية من العنف وشاملة للجميع.

٦٣ - وفي ٢٧ آذار/مارس، شارك المكتب في إطلاق شبكة اتصالات تعنى بالمرأة والسلام والأمن في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام في أكرا، تهدف إلى بناء الدعم للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب العمل مع أصحاب المصلحة الإقليميين وكيانات الأمم المتحدة من أجل وضع اللمسات الأخيرة على تقييم الخطة الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

دال - التعاون بين المؤسسات

التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

٦٤ - عقد ممثلي الخاص لغرب أفريقيا اجتماعات منتظمة مع الرؤساء الإقليميين لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي توجد مقارها في داكار لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون. وفي ٢٣ شباط/فبراير، أطلع ممثلي فريقَ المديرين الإقليميين على التطورات السياسية في المنطقة، ولا سيما أثر تمرّد جماعة بوكو حرام في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا والبلدان المجاورة. وفي ١٠ نيسان/أبريل، شارك ممثلي الخاص لغرب أفريقيا وممثلي الخاص لوسط أفريقيا ومبعوثي الخاص لمنطقة الساحل في معتكف مشترك بين المكاتب في داكار لمناقشة أوجه التآزر بين مكاتبهم الثلاثة وتحديد مجالات تعزيز التعاون.

٦٥ - وفي ١٩ و٢٠ نيسان/أبريل، شارك ممثلي الخاص لغرب أفريقيا في مشاورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمية بشأن السلام والأمن والتنمية في وسط وغرب أفريقيا، المعقودة في ياوندي. ووضع المشاركون فهما مشتركا للأبعاد الإقليمية لتمرد جماعة بوكو

حرام والأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وحدد أوجه التآزر وفرص التعاون وتنسيق الجهود.

٦٦ - وفي ٨ أيار/مايو، في داكار، عقد المكتب الاجتماع الاستشاري السابع والعشرين لرؤساء بعثات الأمم المتحدة للسلام في غرب أفريقيا، الذي استعرض التطورات في المنطقة دون الإقليمية، إضافة إلى التقدم المحرز في تنفيذ ولاياتها.

التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين

٦٧ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل المكتب يعمل مع اتحاد نهر مانو من أجل الانتهاء من وضع الاستراتيجية الإقليمية للتعافي من تفشي فيروس إيبولا. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم المكتب في بعثة الأمم المتحدة لتقييم مدى التعافي من تفشي فيروس إيبولا ودعم تبادل المعلومات مع المؤسسات الإقليمية وبعثات السلام، مع التركيز على تنفيذ استراتيجية اتحاد نهر مانو للحفاظ على الأمن عبر الحدود. وواصل المكتب أيضا العمل مع أمانة اتحاد نهر مانو في تفعيل خطة تعبئة الموارد التي اعتمدت في أبيدجان في حزيران/يونيه ٢٠١٤ حتى يتسنى تنفيذ الاستراتيجية.

٦٨ - وفي الفترة من ٢ إلى ٦ آذار/مارس، سافر ممثلي الخاص إلى باريس وبروكسل ولندن حيث أجرى مشاورات مع الاتحاد الأوروبي، والكومنولث والمنظمة الدولية للفرنكوفونية وأمانة مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ لكفالة استتباب السلام والاستقرار في غرب أفريقيا، ولا سيما مكافحة جماعة بوكو حرام وجهود التعافي بعد تفشي فيروس إيبولا.

٦٩ - وفي الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو، قام المكتب بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بإجراء تقييم مشترك للوضع السياسي والأمني في نيجيريا بعد الانتخابات للمساعدة على تحديد مجالات المساعدة الدولية ونطاقها في المستقبل.

الملاحظات والتوصيات

٧٠ - أرحب بإجراء الانتخابات العامة بصورة سلمية في نيجيريا، مما وفر مثالا إيجابيا ينبغي على المنطقة الاقتداء به. وقد أظهرت هذه الانتخابات تصميم الشعب النيجيري على إرساء الحكم الديمقراطي من خلال عملية سلمية. وأحيي الزعماء السياسيين على وضع

مصلحة البلد فوق اعتبارات السياسات الحزبية، وآمل أن يتم دعم تطلعات الشعب النيجيري واحترامها.

٧١ - وما زال يساورني قلق بالغ إزاء استمرار الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام وما ينجم عنها من آثار إنسانية وأمنية ومتعلقة بحقوق الإنسان تزعزع الاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد، لا سيما في شمال شرق نيجيريا. وتمثل الهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام مؤخرا واستيلاؤها على بلدة مارتي في ولاية بورنو في ١٦ أيار/مايو تذكيرا بضرورة عدم الاستهانة بالقدرات المتبقية للجماعة. وينبغي أن تستمر الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية من أجل التصدي لهذا التهديد مع الامتثال التام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأرحب بإنشاء مقر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات مؤخرا في نجامينا، وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم تفعيل القوة المشتركة من خلال حشد الدعم السياسي واللوجستي والمالي الضروري وتوفير الخبرة اللازمة.

٧٢ - والأمم المتحدة ملتزمة بالعمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد على مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي من أجل التصدي للتهديدات الأمنية عبر الحدود ومنع انتشار التطرف العنيف والإرهاب. وأشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على عقد مؤتمر قمة رؤساء الدول المقرر لمعالجة الأسباب الجذرية لتمرد جماعة بوكو حرام معالجة شاملة متكاملة. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دعم هذه الجهود بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٧٣ - وأرحب بإطلاق سراح المئات من النساء والأطفال من أسر جماعة بوكو حرام، وألاحظ أن السلطات الوطنية، بدعم من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، توفر المساعدة المطلوبة. وستواصل منظومة الأمم المتحدة في نيجيريا، بدعم من ممثلي الخاص لغرب أفريقيا وممثلي الرفيع المستوى في نيجيريا، التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين في دعم جهود تحقيق الاستقرار الوطني، ولا سيما في الشمال الشرقي من نيجيريا، على النحو المبين في أولويات الحكومة الجديدة. وهذا من شأنه أن يتيح العودة الآمنة والطوعية للمشردين داخليا واللاجئين والعائدين. وأؤكد من جديد استعداد الأمم المتحدة لدعم السلطات النيجيرية، وكذلك سلطات البلدان المجاورة، بالمساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، أدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٧٤ - وأرحب بعقد الانتخابات الرئاسية بشكل سلمي في توغو. وأحث الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على مواصلة المشاركة في الحوار من أجل توطيد المؤسسات الديمقراطية والإصلاح الانتخابي. وأثني على شعب بنن لإجرائه الانتخابات البرلمانية في مناخ سلمي. وفي غينيا، سيواصل ممثلي الخاص دعم الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوتر بين الحكومة والمعارضة والمساعدة في تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية ونزيهة. ولذلك أحث الأطراف السياسية صاحبة المصلحة في غينيا على الدخول في حوار لمعالجة كل القضايا الخلافية بروح من التوافق. كما أدعو الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين إلى تقديم الدعم لإجراء الانتخابات بنجاح.

٧٥ - وسيكون من الضروري رصد الانتخابات المقبلة في بوركينا فاسو عن كثب نظرا لأن العملية الانتقالية قد أظهرت علامات ضعف متكررة في الأشهر الأخيرة. والدور الذي يضطلع به الفريق الدولي لمتابعة العملية الانتقالية ودعمها في بوركينا فاسو جدير بالثناء؛ إذ أن هذه الآلية تعد من بين أنجع الأمثلة على الدبلوماسية الوقائية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٧٦ - ولا تزال المنطقة دون الإقليمية تواجه شواغل خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يبلغ عنه من انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في نيجيريا. وإني أرحب بالتزام الحكومة بالتصدي للأسباب الجذرية لتمرد جماعة بوكو حرام وبمعالجة الشواغل المستجدة في مجال حقوق الإنسان على حد سواء. ومن دواعي قلقي الهجمات التي تشن ضد المدنيين في مالي ونيجيريا والانتهاكات المبلغ عنها في غامبيا منذ محاولة الانقلاب التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وحوادث العنف التي وقعت خلال المظاهرات الأخيرة في بنن وغينيا. وخلال الانتخابات المقبلة، إن خطر نشوب عنف سياسي وانتخابي لا يزال مرتفعا جدا في بوركينا فاسو وغينيا وكوت ديفوار. وأحث الحكومات وأحزاب المعارضة ومؤيديها في تلك البلدان على ممارسة ضبط النفس خلال التجمعات والإحجام عن استخدام العبارات التحريضية التي قد تحث على ارتكاب العنف.

٧٧ - وأرحب بالتقدم المشجع الذي تحقق في التصدي لفيروس إيبولا في سيراليون وغينيا وليبريا وبقوة التزام آلاف العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين بقوا في الخطوط الأمامية أثناء تفشي الفيروس وفي أعقابه. إلا أنني ألاحظ مع القلق أن بعض جوانب الاستجابات الوطنية أثرت على الحالة الاجتماعية - الاقتصادية وحدت من الحريات المدنية. وأشجع السلطات الوطنية على أن تواصل مكافحة هذا الوباء إلى حين تحقيق الهدف المتمثل في عدم تسجيل أي حالة إصابة بفيروس إيبولا مع ضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان الأساسية

لمواطنيها. ويعتبر تحقيق هذا الهدف بالغ الأهمية أيضا لتنشيط العمليات الإقليمية الرئيسية التي تباطأت من جراء ما ترتب على تفشي هذا الوباء من آثار. وأحث الجهات المانحة والمنظمات الإقليمية على التنسيق بشكل وثيق مع كيانات الأمم المتحدة والسلطات الوطنية في دعم خطط إعادة البناء في كل بلد من البلدان.

٧٨ - ولا يزال انعدام الأمن البحري في خليج غينيا مسألة تثير القلق. وإنني أشجع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة التزامها بالتنفيذ الكامل لقرارات قمة ياوندي. وأحض دول غرب أفريقيا على العمل معا من أجل إنشاء وتشغيل المركز الإقليمي المقرر لتنسيق الأمن البحري في غرب أفريقيا. كما أدعو الدول في المنطقة والشركاء إلى توفير الموارد اللازمة من أجل إنجاز بنية تبادل المعلومات في خليج غينيا. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، تقديم المساعدة لمنطقتي وسط وغرب أفريقيا دون الإقليميتين في حشد الموارد من أجل تحقيق هذه الأهداف. وأدعو أيضا الدول الأعضاء في مبادرة سواحل غرب أفريقيا إلى تعزيز وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية القائمة، وأحث المجتمع الدولي على دعم الجهود المشتركة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والأمم المتحدة في هذا الصدد.

٧٩ - وأثني على لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة للجهود المتواصلة التي تبذلها لتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وإكمال عملية ترسيم الحدود. وأشجع حكومتي الكاميرون ونيجيريا على حل جوانب الخلاف المتبقية في عملية ترسيم الحدود لتهيئة الظروف المواتية لإنجاز العملية بسرعة. وسوف يواصل ممثلي الخاص العمل مع كلا البلدين من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للحدود البرية في هذا العام. وسوف يمكّن ذلك لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة وكلا الطرفين من تركيز الموارد والاهتمام على دعم أنشطة المشاريع الإنمائية عبر الحدود ووضع الخرائط النهائية.

٨٠ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لحكومات دول غرب أفريقيا ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد واتحاد نهر مانو لتعاونها المتواصل مع الأمم المتحدة في الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في المنطقة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لغرب أفريقيا ولموظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة وجميع كيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا على ما يبذلونه من جهود لتوطيد السلام والأمن في المنطقة.